

الفوضى تعمّ سوق الدواء والغشّ والتهرب سيّدا الموقف نقيب الصيادلة: البطاقة الصحيّة هي الحلّ الوحيد

هل باتت البطاقة الدوائية والصحية هي الحل في ظل الفوضى التي تعم سوق الدواء؟ هذه البطاقة التي طرحت قبل سنوات لوقف الهدر في تعدد الصناديق الضامنة، لو طبقت في حينه، هل كان ممكنا تفادي المعاناة التي يعيشها المريض عموما والمصابون بامراض مستعصية ومزمنة تحديدا؟

الدعم الذي كان يناله الدواء وقطاع الصحة عموما، كان يشكل نعيما للمريض المقيم في بلد كان يصنف مستشفى الشرق الاوسط، وكان يفيد ايضا الزائر للطبابة والاستشفاء. اليوم، بعد رفع الدعم والانهياء المالي، بات يعم سوق الدواء تفلتا يبدأ بفقدان الاصناف التي كانت تستورد، ويمر بالاسعار الخيالية ولا ينتهي في تهريب المدعوم من الادوية وادخال تلك المغشوشة وغير الممهورة بختم الجودة، فتحوّلت السوق الى سوق سوداء كما هو حاصل في اسواق اخرى.

نقيب صيادلة لبنان جو سلوم اكد لـ"الامن العام" ان "البطاقة الصحية هي الحل الوحيد، وتنفيذها يحتاج الى قرار سياسي وقوانين". وكشف عن البدء بنظام تتبع ادوية السرطان، قائلا "اعتقد انها الخطوة الاولى لتحقيق البطاقة الصحية".

كيف تقيّم واقع الدواء اليوم؟
□ واقع الدواء اليوم غير سليم، لكنه افضل من يوم امس نظرا الى المتغيرات التي حدثت في السوق. فقطاع صناعة الدواء المحلي يغطي ما بين 50 الى 60% من حاجة السوق. في حين ساهم رفع الدعم عن عدد كبير من الادوية في اعادة استيرادها بسهولة ولو بسعر مرتفع، علما ان عددا لا بأس به مفقود بسبب اشكالية موجودة على مبلغ يتراوح بين 350 مليون دولار و400 مليون بين الشركات المستوردة المحلية وبين شركات دول المنشأ، والتي لم تسدد حتى الان. نعيش اليوم ازمة الادوية المدعومة جزئيا المتعلقة بالامراض المزمنة

والتي لا تتوافر لها المبالغ المطلوبة للدعم، لذلك فان استيرادها متوقف الى حين بت هذا الموضوع. تضاف الى ذلك، الادوية السرطانية والامراض المستعصية مثل التصلب اللويحي، وتراوح كلفتها بين 50 مليون دولار و60 مليونا شهريا تتم تغطية مبلغ يتراوح بين 25 مليون دولار و30 مليونا فقط، وبالتالي فان اكثر من نصف ادوية الامراض السرطانية والمستعصية لا تزال مفقودة. لا يمكن ان ننسى ازمة الادوية المهربة التي تدخل الى لبنان بطرق غير شرعية، وقسم كبير منها مزور او محفوظ بطرق خاطئة، فيما يتم اعطاء قسم آخر منها بطرق غير سليمة او يتم التلاعب بتاريخ صلاحيتها. لا بد من التذكير ايضا ان قيمة اموال دعم الادوية تجاوزت المليار ونصف مليار دولار سنويا، استفاد منها بعض المحظيين وهربت كميات كبيرة من الادوية المدعومة الى عدد من البلدان العربية وغير العربية.

لكن تبقى ادوية السرطان والامراض المستعصية الشغل الشاغل للمواطن المريض، كيف ترى الحل؟
□ يكمن الحل في ابقاء الدعم على ادوية السرطان والامراض المستعصية، وتأمين الكمية التي تحتاج اليها السوق، والتي تراوح كلفتها بين 50 مليون دولار و60 مليونا شهريا، رفع الدعم كليا عن بقية الادوية، وقطع سبل الادوية المهربة حتى لا يضطر المريض الى شراء الدواء من السوق السوداء. ولأن المريض لا يملك القدرة

والتي لا يجب تركه بل يجب دعمه هو وليس السلعة. يتم دعم المريض بالبطاقتين الدوائية والصحية، وتوحيد الصناديق الضامنة ضمن بطاقة صحية واحدة تقوم على نظام تنبعي لمنع التهريب والتخزين، ويكون تمويل هذه البطاقة من واجب الدولة بالسعي الى عقد مؤتمر للمانحين لدعم البطاقة ومن ثم البطاقة الصحية، التي يصبح تمويلها ذاتيا. بهذه الطريقة نستطيع اعطاء ادوية السرطان والامراض المزمنة للمريض عبر النظام التبعي، وبذلك يكون الدعم للمريض وليس للسلعة، ويستطيع المريض عبر البطاقة شراء ادويته من الصيدلية او من المستشفى.

هل هذه البطاقة التي تتحدث عنها هي دوائية مخصصة للدواء فقط ام هي صحية؟
□ هي بطاقة تشمل كل شيء.

لكنها طرحت ودرست اكثر من مرة ولم نصل الى نتيجة؟
□ انه الحل الوحيد، فبعد الدمار الشامل يمكن التوصل الى حل. عندما كانت حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية الموظفين والطبابة العسكرية من قوى امن جيدة، لم يكن ممكنا الدعوة الى توحيد تقديماتها او تحويلها الى صناديق تقاعدية. لكن اليوم، بعد الانهيار، يمكن توحيد تقديماتها حتى تتمكن من تغطية المنتسبين اليهم. البطاقة الصحية هي الحل الوحيد، وتنفيذها يحتاج الى قرار سياسي وقوانين.

كيف يمكن التعرف على الدواء المزور، وكيف نحمي المواطن منه؟
□ انا كصيدي ونقيب صيادلة لبنان "اذا شفت دوا ممكن يكون مزور ما بعرفه". ليس لدينا مختبر مركزي للتأكد من سلامة الادوية المزورة، والحل الوحيد يكون عبر تسجيله في وزارة الصحة وتكون له شهادة منشأ وختم "الباتش نامبر". من دون هذه الاساسيات لا يمكن اي مواطن او صيدلي او اخصائي التأكد من صحة الادوية المزورة او المهربة، الا عبر الاطر الشرعية وعبر وكيل يعطيك فاتورة رسمية.



نقيب صيادلة لبنان جو سلوم.

ما مدى فعالية الدواء الذي يوصف للمريض ومن يراقب جودته؟
□ لدى نقابة الصيادلة عدد من المفتشين يزورون كل الصيدليات ونحاول التأكد من وجود ادوية غير مسجلة فيها. ان تقييمنتنا ل جودة الدواء هو بتسجيله في وزارة الصحة التي تؤكد جودته.

لماذا تصرف ادوية غير مسجلة للمريض؟
□ مشكلة الدواء هي في عدم توافره، لذلك يضطر المريض الى شرائه من السوق السوداء وتحديدا ادوية السرطان. فالمريض الذي يلجأ مرغما الى السوق السوداء يقفز في المجهول، اولا لأن اسعار الادوية خيالية وثانيا لأن نوعيتها غير مضمونة.

طالبت بحرية استيراد الدواء لماذا؟
وكيف تعاملت الشركات المستوردة مع هذا التوجه؟
□ نحن ضد هذا الموضوع لانه يهدد الامن الصحي ولا يمكننا من التأكد من نوعية الدواء، وسيؤدي بالتالي الى اقبال مزيد من المكاتب العلمية الضامنة للجودة ونوعية الدواء في لبنان. نحن نطالب برفع الدعم وفي المقابل دعم المريض مباشرة، لان دعم السلعة يسمح بالتهريب كما حصل لمادتي المازوت

ما هي الاجراءات التي اتخذت لتنفيذ هذا الحل؟
□ بدأنا بنظام تتبع ادوية السرطان، واعتقد انها الخطوة الاولى لتحقيق البطاقة الصحية.

تحتاج الصيدليات ادوية غير مسجلة في وزارة الصحة، كيف تتعاملون مع هذا الموضوع؟
□ الاجتياح ليس للصيدليات بل لسوق الدواء عموما. الادوية غير المسجلة تأخذ طريقها عبر وسائل التواصل والفايسبوك في مقدمها، ومع تجار الشنطة او محال الثياب. كما يضطر عدد صغير جدا من الصيادلة الى اعتماد هذه الادوية لتلبية حاجة المرضى القصوى، وتأمين مرارا بعد الحصول على توقيع الوزير، علما ان ذلك ليس سليما كما ان نوعية الدواء المهرب غير مضمونة، لفقدانها شهادات بلد المنشأ او شهادات مختبرات مرجعية، وليس لدينا

مختبر مركزي لفحصها، وبالتالي هذه حالة خطيرة. من الضروري توفير الدواء عبر وزارة الصحة واللجنة الفنية في الوزارة وفق الاطر السليمة، على ان تباع فقط في الصيدليات.

من يتحمل مسؤولية هذه الفوضى؟
□ البلد كله في حالة فوضى، وكل السلطات مجتمعة تتحمل مسؤولية هذه الفوضى الدوائية، وكل جهة بحسب مسؤوليتها.

”
اكثر من نصف ادوية
الامراض السرطانية
والمستعصية مفقودة





المديرية العامة
للأمن العام



تضحية . خاسرة



□ يمكنها تغطية نسبة 60 الى 70%، لكنها غير قادرة على انتاج ادوية الامراض المستعصية والسرطانية. يجب اعطاء حوافز لانشاء مصانع جديدة تستثمر في لبنان تحت اشراف شركات عالمية "اندر لايسنس"، ومع دعم المواد الاولية يمكن لهذا القطاع تغطية 80% من حاجة السوق.

■ على ماذا تقوم استراتيجيا النقاية التي تحدثتم عنها في الدواء الجيد؟
□ تقوم على دعم المريض مباشرة والحفاظ على هوية لبنان الدوائية والحفاظ على المصانع والشركات والمكاتب العلمية، وقبل اي شيء الحفاظ على المريض وعلى قدرته الشرائية ليتمكن من الحصول على الدواء الجيد، اضافة الى الحفاظ على نمط الحياة الصحية في لبنان، لأن متوسط الاعمار كان في لبنان 79 سنة (81 للاناث و77 للذكور). هذه النسبة تدنت، لذا علينا الوقوف ضد الدواء المزور والحفاظ على الدواء الجيد، وان يستعيد لبنان مركزه كمستشفى للشرق.

الدعم يجب ان يكون للمريض وليس للسلمة

وجود هذا الكم من المشاكل، يهمننا تأمين الدواء لمرضى السرطان والامراض المزمنة الذين يذلون كل يوم. لذلك لم يعد تهمني مسألة الارباح اكثر مما يهمني تأمين الدواء، هذا من جهة. ومن جهة اخرى، يشكل موضوع نسب الارباح ضرورة لكي يتمكن الصيدلي من العيش الكريم، وان يستمر عمل الصيدلية والمصنع والشركة.

■ تحدثت عن صناعة الدواء المحلي، هل تكفي هذه الصناعة حاجة السوق من كل الادوية المطلوبة؟

◀ والبنزين. يهمننا الحفاظ على الشركات والمكاتب والمصانع وعلى الالية المعتمدة في تسجيل الدواء، ونرفع عنه الدعم وندعم مباشرة المريض.

■ ماذا عن تسعيرة الدواء ونسب الارباح المعتمدة؟
□ التسعيرة منوطة بوزارة الصحة حصرا، وهناك مؤشر يصدر اسبوعيا يعتمد سعر الصرف نعمل بموجبه.

■ لكنكم سجلتم في اكثر من مناسبة اعتراضا على هذه الطريقة؟
□ لا بالعكس، نحن نطالب بمؤشر يصدر اسبوعيا من وزارة الصحة، اذ لا علاقة للصيدلي بتسعير الدواء، وبهذه الطريقة يستمر الوكيل في تأمينه الى لبنان.

■ هل تكتفون بنسب الارباح التي يحددها المؤشر؟
□ كنا نطالب بزيادة الارباح طبعاً حتى تتمكن من الاستمرار. اما اليوم ومع